يقتل اينما ثقف كما مر فاذا اسلم يخلى سبيله وانه كافر في الرابعة وعن ابي يوسف لو فعل ذلك مرارا يقتل غيلة وهواة تنظر فاذا اظهر كلمة الشرك قتل قبل ان يستتاب لان ظهر استحقاقه قال وحبط الاعمال عمل مطلقا وهل تبطل معاصيه قال كثير من المحققين انها لم تبطل كما في التراشي وفي شرح الطحاوي بالردة تبطل عمله دنيته وبطل جميع طاعته وعباداته وسقط عنه ايضا جميع ما صار دينا عليه من حقوق الله تعالى الخ اي فيجعل كانه كافر منذ آدم واسلم الآن انتهى من كتاب الحج وفيه من باب سجود التلاوة وما كان من حقوق العباد لا تسقط عنه بالردة ويؤخذ بذلك كله الا اذا كان ممن لا يقتل بالردة كالمرتد ونحوها اذا لحقت بدار الحرب فسبيت وصارت امة تسقط عنها جميع العباد الا في القصاص في النفس فانه لا يسقط عنها لانها تبدلت رقبتها كانت حرة وصارت امة في القصاص في النفس انتهى واما التيمم فلانه بالردة لا تبطل وصف الطهورية كما في الوضوء واحتمال الحاجة باق لانه يجوز على الاسلام كما في تحفة الفقهاء قال فلا يجوز للسامع منه ان يروي عنه بعد ردته كذا في شهادة الولوالجية علله بانه يستند الحديث اليه وهو في الحال ليس باهل للرواية عنه ولا يروى عنه وفي خزانة الاكمل واذا فسق المحدث بطل ما سمع الناس منه كالو ارتد والله اعلم قال وبينونة امراته مطلقا قال في شرح الطحاوي اذا ارتد الرجل عن الاسلام والعياذ بالله فانه يستتاب وبالردة بانت امراته ولهو فسخا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هي فرقة بطلاق ولو كانت المراة هي المرتدة كانت فرقة بغير طلاق بالاجماع ثم اذا تاب واسلم ترتفع تلك البينونة ولم يذكر في ظاهر الرواية اكثر من هذا انتهى قال وبطلانه وقفيه مطلقا اي ولو اسلم بعد ردته كما في اوقاف الناصحي قال وانما يلتقي في حقيرة الثمار بهذا الى انه اذا قتل على ردته لا يدفع الى من ارتد بين بدينهم كما في الملتقط قال المرتد اذا تبع كفر من الاصلي لانه لا يقتل منه الا الاسلام او السيف اما المرتد فقالوا انها كالذمية في الوصية بالاتفاق لانها لا تقتل كذا في شرح الزيادات

وفي

وفي الولوالجية الكفرة المرتد اغلظ من كفر مشركي العرب ومشركو العرب لا يقبل منهم الصلح والذمة لكن ندعوهم الى الاسلام والا قتلوا وكذا عبدة الاوثان منهم اما اهل الكتاب منهم فمن كفرهم من اهل الكتاب بجحود ترك على الكفر وبالجزية وابقائهم على الكفر بالاستحقاق انتهى وقد مضى كثير من الشروح عن هذا التفصيل وفي المبسوط واهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من اهل الكتاب حتى يجوز استرقاقهم واخذ الجزية منهم لانهم ليسوا من العرب في الاصل وان توطنوا ارض العرب بل هم في الاصل بنو اسرائيل انتهى قال ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بجحود ما ادخله فيه والذي ادخله فيه والتصديق بالجنان هو الاقرار باللسان كما في شرح عقيدة الطحاوي وفي الاكراه من الذخيرة لو قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله حاكيا عنهما لا يكون مرتدا لانه لم يتكلم بالكفر ليس بسبب الفرقة لعينه مالم يكن معتقدا لذلك او يقول على وجه الاستخفاف انتهى وفي شرح الوافي لابن الضياء لو مرض بحكم الحاكم وطعن فيه ورده فهي ردة يستتاب واما ان طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيره والا ان يصفح عنه انتهى قال وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير ترجع الى ذلك وشمل ما اذا استخف بدينه كما اذا طلق لفظ الكفر عمدا ولكنه لم يعتقد الكفر قال بعضهم لا يكفر ان الكفر يختص بالضمير ولم يعتقد ضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح لانه استخف بدينه كما في مختصر الظهيرية قال لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير اي يعود الى الاسلام اقول كون جحود الانكار توبة مطلقا غير مراد بذلك مقيد بثلاثة امور قال في الذخيرة بشر ابن الوليد اذا جحد المرتد الردة واقر بالتوحيد وبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدين الاسلام فهذا منه توبة وفي شرح الطحاوي ولو شهد الشهود على مرتد بالردة وهو ينكر كانه ذلك توبة منه الا ان الشهود اذا كانوا عدولا ولا بين امراته انتهى قال اما اذا لم تقبل توبته فانه يقتل كالمرتد بسبب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اذا سب واحدا من الانبياء والقتل على وجه الحد ولا توبة له اصلا سواء كان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)